

Escalation in the Middle East: a lasting damage to peace and democracy

Paolo Cotta-Ramusino
Secretary General

Pugwash Conferences on Science and World Affairs

[This contribution reflects my personal view only, and should not be ascribed to Pugwash]

التصعيد في الشرق الأوسط: إضرار دائم بالسلام والديمقراطية

باولو كوتّا راموسينو

الأمين العام

مؤتمرات منظمة الباجواش للعلوم والشؤون الدولية

[تعكس هذه المساهمة وجهة النظر الشخصية لكاتبها، ولا يجب أن تنسب إلى الباجواش]

1. أدى التصعيد المتسارع والخطير للعمليات الحربية في الشرق الأوسط إلى خسائر فادحة جدا في الأرواح بين اللبنانيين والفلسطينيين والإسرائيليين، وإلى إلحاق أضرار بالغة بالبنى التحتية المدنية. بدأت العمليات الكبرى إثر نزاع محدود حول غزة، تضمن إطلاق بعض القذائف الصاروخية على إسرائيل، تبعه انتقام إسرائيلي تمثل في قصف أكثر فتكا على غزة، ثم الهجوم على موقع عسكري إسرائيلي خارج غزة وكان الرد الإسرائيلي سريعا وعنيفا جدا. ومع مسلسل العنف الذي تلا ذلك، بدا أن نية إسرائيل في الحقيقة كانت، ولا تزال، هي أن توقع بالجانب الآخر عقابا أثقل جدا من الخسارة التي لحقت بها، وهو ما قد يبدو كمزاج راسخ في العقيدة العسكرية الإسرائيلية بهدف تجنب الحوادث والهجمات، ولكن الحقيقة المؤلمة أن السكان المدنيين هم الذين يتأثرون بالدرجة الأولى. ونتيجة لذلك، فإن معاناة السكان المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين حتى الآن (ممثلة في القتلى، والجرحى وتدمير البنى التحتية) تجاوزت كل الحدود المعقولة ولا يمكن مقارنتها بمعاناة الإسرائيليين. وعندما يكون هذا التمايز، في حالة فلسطين، مستمرا بالفعل منذ حوالي أربعين سنة في نفس الاتجاه، فمن المحتم أن يتنامى الإحساس بالقهر وتتفاقم الأعمال العدائية. وهكذا فإن الردع الإسرائيلي القاسي من خلال هذا الأسلوب العقابي قد يفيد في منع الهجمات أو الحد منها بصورة مؤقتة ومن حين إلى آخر، ولكنه في الوقت نفسه يوئد في المنطقة شعورا عاما متزايدا بالعداوة، ويخلق على المدى البعيد عقبات أكبر أمام إحلال السلام.

2. وفي الحرب الدائرة الآن، فإن الحكومة الفلسطينية نفسها قد تعرضت للهجوم المباشر، ولا تستطيع الحكومة والسلطة الفلسطينية ولا الحكومة اللبنانية أن تحمي مواطنيها، بل إنها تقف عاجزة أمام التفوق العسكري الإسرائيلي حيث لا تتلقى أى دعم أو مساعدة من خارج المنطقة. ومع ذلك، فإن هاتين الجهتين بالتحديد - السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة اللبنانية - وبحسب ما استقر في قناعات الكثيرين من داخل وخارج المنطقة، هما القادرتان على المساعدة في "تطبيع" الأمور وإحراز تقدم في اتجاه السلام. ولكن كيف يمكن لهؤلاء أن يحصلوا على المصادقية الضرورية للعمل في المستقبل، وفي ظروف بالغة الصعوبة؟ ولننظر إلى وضع الحكومة اللبنانية على وجه الخصوص. فبينما لقي رئيس الوزراء الجديد ترحيبا من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى كرمز لعصر ما بعد سوريا، فإن "العصر السوري"، وللمفارقة، هو الذي شهد إعادة البناء وإعادة دوران عجلة الاقتصاد. والآن وبعد أن رحل السوريون، فإن لبنان قد هوجمت، ودُمّرت، وبدأ حزب الله يتصرف بشكل مستقل، واضطر مئات الآلاف من الناس (بمن فيهم السكان والسياح من العرب والغربيين) أن يهربوا من البلاد - بل إن معظمهم، وبالسخرية القدر، كان عليهم أن يذهبوا إلى سوريا لإنقاذ حياتهم ومعهم أى متاع يمكنهم حمله. وليس أمام لبنان إلا أن تبدأ ثانية من حيث كانت قبل عشرين سنة، كما أرادت لها الحكومة الإسرائيلية. ولكن بما أنه على ما يبدو ليس في نية دولة أخرى أن تحتل (أو تعيد احتلال) لبنان - على الأقل بصفة دائمة - فليس من حق أحد أن يتبنى نظرة غير عملية بعد تلك الضربة العنيفة، وبعد دفع لبنان عشرين سنة إلى الوراء، ليقول بأن نفس الحكومة اللبنانية ستكون أقوى، وأنها ستتحرك لإعادة البناء بصورة عاجلة، وستفرض

إرادتها على حزب الله، وستساهم بشكل بئاء في عملية السلام في المنطقة.

3. لقد كانت هناك مناقشات كثيرة حول جلب الديمقراطية إلى الشرق الأوسط أو ما يُدعى بالشرق الأوسط الكبير. حسناً، فإن شيئاً ما قد حدث. فالعراق أنشأ دستوره الخاص وانتخب مؤسساته النيابية الخاصة، وحتى الآن وبعد ثلاث سنوات ونصف من الغزو، فما زال العراق مثقلاً بالمشكلات الأمنية والافتتال الطائفي، الذي قد يعده البعض مقدمة لحرب أهلية. أما في فلسطين، فإن مجموعة من المراقبين الدوليين، بمن فيهم الرئيس السابق للولايات المتحدة جيمي كارتر، راقبوا ما دعوه بالانتخابات النزيهة جداً، وقد رحبت حماس بصورة غير متوقعة – ولكن أليست هذه في النهاية هي الديمقراطية؟. ومع ذلك فبعد انتخابها لم يعطها أحد أي نوع من الشرعية، ووجدت الحكومة الجديدة نفسها أمام تلال من العقبات، ونتيجة لذلك لم تتمكن الحكومة أو البرلمان أبداً من الاجتماع بحضور أشخاصها، وإنما هم يعتمدون فقط على التشاور عبر نظام التلي كونفرنس Teleconference. ولم يتحقق للحكومة وسيلة للحصول على مالها الخاص، وإنني أشير ليس فقط إلى الأموال المحصلة من ضريبة المبيعات (التي تحق للفلسطينيين بموجب الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل)، ولكن أيضاً إلى أي تبرعات مالية حيث لم يُسمح للحكومة الفلسطينية بتحويلها إلى داخل البلاد. كما قطعت الولايات والاتحاد الأوروبي تمويلها للفلسطينيين. والنتيجة أن الانتخابات الفلسطينية عملياً أصبحت في حكم الباطلة أو الملغاة. لقد تحدثنا عن التطور الديمقراطي في لبنان وما انتهى إليه من الهدم والخراب. ودون أي مدعاة للاستغراب، فإن أيّ كلام حول جلب الديمقراطية إلى الشرق الأوسط الكبير قد انتهى ومات. إن مفهوم التطوير الديمقراطي في الشرق الأوسط قد أجهز عليه بمشاركة من نفس القادة الذين سبق أن روجوا له.

4. ولكي نفهم أساس الأزمة الحالية بصورة أفضل، فمن المفيد أن نعود إلى نشأة حكومة حماس الجديدة في فلسطين. فالفشل في الاعتراف بشرعيتها والتعامل معها كان واحداً من أوائل الحسابات الخاطئة الخطيرة التي قادت إلى الأزمة الحالية. لقد عكس موقف الحكومة الإسرائيلية، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بديهية بسيطة مؤداها مبدأ "لا كلام مع الإرهابيين". أما الحكومات العربية، التي تشعر بالقلق من الدور المتزايد للإخوان المسلمين داخل بلادهم، فلم تكن مستعدة للقيام بدور فعال للدفاع عن حكومة حماس، التي جرت مقاطعتها، على خلفية الفرضية (هي أيضاً غير واقعية) التي تعتبر أن فشل حماس بسبب هذه الضغوط سيتخض عنه بداية تغيير النظام في فلسطين. ما سبق مهد لنظرية خاطئة أخرى حتى الآن مفادها "إحداث تغييرات في النظام من خلال فرض العقوبات، وخلق الظروف الشاقّة، ومنع الاتصالات بالعالم الخارجي". وبدلاً من إعطاء حكومة حماس فرصة ودعوتها لمناقشة القضايا الأساسية، فقد اختار العالم الغربي وإسرائيل وضع قيادة حماس في زاوية ضيقة. ولا بد لأي مجموعة محصورة أن تحاول الخروج من هذه الزاوية الضيقة بأية وسيلة ممكنة. وكانت الوسيلة في هذه الحالة هي القيام بعمل انتقامي عدائي، في محاولة لإثارة ردود الأفعال والخروج من المأزق من خلال خلق حالة من عدم الاستقرار. وقد نقول إنه اختيار خاطئ، ولكن مجموعات وأناسا تحت الحصار لن يُنتظر منهم أن يتصرفوا بالضرورة بشكل عقلائي، وخصوصاً إذا كانوا لا يرون أمامهم طريقاً للخروج.

وعلى الأغلب فبعد الفوز غير المتوقع لحماس، والذي لم تكن حماس نفسها مهيأة له بالقدر الكافي، فقد كان هدفهم الأساسي أن يعملوا بدرجة من الكفاءة أفضل من الحكومة السابقة، وأن يكبحوا الفساد، وأن يحققوا التقدّم للفلسطينيين، وأيضاً لإظهار موقف أقوى تجاه إسرائيل، لأنه في اعتقاد حماس أن حكومة فتح كانت استسلامية جداً، وكانت في نفس الوقت طامعة وغير حاسمة في تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين. باختصار، أرادت حكومة حماس الجديدة أن تقدم أداءً أفضل من الحكومة السابقة، مثل أيّ حكومة منتخبة حديثاً. وفي عدّة مناقشات مع قيادة حماس تحقّقنا من أنّ قيادة حماس وافقت على النقاط التالية بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل:

أ. هدنة طويلة المدى

ب. احترام الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية الثنائية ما دامت كلّ الأطراف بما فيها إسرائيل تحترمها

ج. القبول من حيث المبدأ (ولكن مع توضيح بعض النقاط) بخطة السلام العربية (السعودية) في بيروت في 2002 والتي تتعهد باعتراف كامل بإسرائيل وإقامة سلام معها في مقابل العودة إلى حدود

1967

أجريت هذه المحادثات مع حماس قبل وثيقة الأسرى والاقتراح بإجراء استفتاء عام عليها. وعلى أية حال، كان الشعور عند حماس وغيرها بأن أي إعلان أو بيان عام يصدر من قبل حماس لن يكون له أي تأثير على المواقف الأمريكية أو الإسرائيلية، أو مواقف الاتحاد الأوروبي أو حتى المواقف العربية تجاه حماس. وقد سألت مؤخرا وزيرا في حكومة حماس عما إذا كان تبني وثيقة الأسرى سوف يؤثر في موقف الإسرائيليين، وكان رده بأن نفس هذا السؤال سبق أن قُدم للرئيس محمود عباس، الذي أجاب تقريبا "نحن لا نعرف". وبعبارة أخرى، فإن البدائل المطروحة أمام حكومة حماس كانت تتراوح بين "العصا المؤكدة" و "العصا الأقرب احتمالا" أما الجزرة فلم يكن لها وجود في أي مكان.

لم تجر أية محاولة للحوار مع حماس (والقيادة الفلسطينية الجديدة) على أي مستوى رسمي باستثناء مبادرة روسية منقطعة، وبالطبع، كان هناك حوار مع سوريا وإيران. ولم تنشأ أية حكومة أجنبية أو أية مؤسسات أن تجري معهم مناقشات. ونحن، كمنظمة البجاش، صادفنا العديد من الصعوبات حتى في محاولة تنظيم اجتماع غير رسمي بين حماس، وأوروبيين وأمريكان وإسرائيليين. لأسباب عديدة تراوحت الاستجابة بين المقاطعة التامة (لم تعرض أي دولة استعداداً لاستضافة مثل هذا الاجتماع)، إلى الصعوبات في عملية تحريك الأشخاص من وإلى فلسطين، والتردد من قبل الكثيرين، بمن فيهم ممثلي حماس، وهم ليسوا معتادين على مثل هذا النوع من الحوار. وكما نعرف كلنا جيدا، فإن البديل عن الحوار هو العداء والحرب من غير حدود، وهو بالضبط ما نشهده الآن. فالضغط العسكري الإسرائيلي على غزة كان الجواب عليه هو ردود الأفعال في غزة وتدخل حزب الله من لبنان. وبالرغم من أن إسرائيل ترى أنها لم تقم باستفزاز حزب الله حتى يقوم بهجمات على إسرائيل، يجد حزب الله ومعه العديد من الفلسطينيين في الاحتلال العسكري لغزة استفزازا وعدوانا. وربما يرى البعض في تدخل حزب الله استفزازا غير مسؤول، ولكنهم على الأغلب اعتبروه نوعا من التضامن الذي يستحق الأداء.

5. والنتيجة الأخرى التي لا ينبغي التقليل من شأنها في الأزمة الحالية هي الإدراك بحقيقة أن إحساس دولة ما بأنها ضعيفة عسكريا يدفعها للقيام بمخاطر قاتلة. في الشرق الأوسط، هوجم العراق الضعيف عسكريا، وجرى احتلاله وتخليصه من كابوس (نظام صدام) ليرزح تحت كابوس آخر (حافة حرب أهلية). لبنان التي حاولت تحرير نفسها من الاحتلال السوري وتعرضت لتحول شديد الصعوبة نحو الاستقلال، مع توازن دقيق جدا بين عناصرها، وغيبة هيكل عسكري، يجري الآن تفتيتها إلى قطع صغيرة. ولضمان تدمير لبنان، فقد كان قتل أقل من عشرين إسرائيليا (بين عسكري ومدني) داخل لبنان بواسطة مجموعة واحدة (حزب الله) مبررا كافيا لهذا التدمير. إن إسرائيل، القوة العظمى الإقليمية النووية التسليح، يمكنها أن تفعل ما تريد، دون رادع جدي يحد من تجاوزاتها. ومن الواضح أنه لو خُبرت أي دولة بين النموذج اللبناني والنموذج الإسرائيلي، فإنها سوف تفضل أن تحذو حذو النموذج الأخير. وأي كلام حول نزع السلاح هو أكثر صعوبة الآن. وعلى سبيل المثال، لماذا ينبغي لدولة ما أن تهتم بالدعوة إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل؟ هل لينتهي الأمر بتدميرها من قبل الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل؟ وبالتأكيد فليس البديل بالنسبة لإسرائيل أن تكون سلبية إذا تعرضت لهجوم صاروخي، بل لها أن ترد بطريقة متكافئة، وقبل كل شيء، أن تكون مستعدة للتجاوب مع الجهود التي يمكن أن تمنع مثل هذه الهجمات. إن الضغوط الحادة التي مورست على الفلسطينيين في الجنوب (غزة) قد خلقت، ودون مدعاة للاستغراب، بعض ردود الأفعال في الشمال (حزب الله). إن هناك أناسا ومجموعات يعتقدون بأن قصف الفلسطينيين يجب ألا يترك فقط للتقديرات والخيارات الإسرائيلية. ولقد مر وقت على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني حينما كان هناك دور للصوت المعتدل للأوروبيين، والرباعية الدولية، إلخ. وعندما اختفى كلية هذا الدور المعتدل، فإن صواريخ حزب الله دخلت مرحلة العمل. فهل يعتبر ذلك تطورا مفاجئا؟

ومرة أخرى، نريد تفادي سوء الفهم الذي يمكن أن يظهر في أية مناقشة لقضية مشحونة عاطفيا مثل قضية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. نحن لا نريد تبرير أي شكل من أشكال العنف. ما نريد أن نفعله هنا أن نتفهم كيف تطورت هذه السلسلة من الأحداث على أمل أن نخطو بعض الخطوات الصغيرة نحو السلام في المستقبل. لذا دعونا نكرر بعض النقاط البديهية: الأعمال المسلحة تميل في أغلب الأحيان للتصاعد والخروج عن السيطرة. ومع الافتقار إلى القيود والضوابط، فإن عدد من يُزج بهم إلى ساحة العمليات

العنصرية يميل إلى الزيادة في أغلب الأحيان. وفي النهاية، لن يقبل هؤلاء بأيّ مبرر ولن يراعوا أيّ كرامة للعدو، وهكذا يتأزم الموقف دائما. وإذا نظرنا إلى النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه هجوم من منظمات إرهابية على دولة ديمقراطية أو على أنه نزاع بين مقاتلين من أجل التحرير مضطهدين من قبل كيان جبان غير شرعي مزروع في فلسطين؛ حينئذ سنكون متأكدين بأن وقتا طويلا سوف يمر قبل أن يجيء السلام.

6. الذي يميّز حرب 2006 حتى الآن هو الغياب اللافت للنظر لأيّ تأثيرات معتدلة للقوى الخارجية، وخصوصا من الدول الغربية. ولقد تلقت إسرائيل تفويضا مطلقا من الولايات المتحدة، بينما قرّر الاتحاد الأوروبي أن يبقى في الغالب على هامش النزاع. أما الدول العربية التي تسمّى بالمعتدلة فقد أطلقت نغمات "معتدلة"، حتى عندما كانت إحداها، لبنان، يجري تفتيتها إلى قطع صغيرة. فلا أحد في الغرب، أو في روسيا، أو في المؤسسات العربية يبدي أيّ تعاطف خاص مع الحركات الإسلامية (الإخوان المسلمين، حماس، حزب الله،... إلخ.)، ونظّر إلى حرب 2006 على أنها "فرصة" للتخلّص من هذه الحركات. كذلك نُظِرَ إلى الأضرار المصاحبة على أنها "غير سارة" ولكنها بشكل ما حتمية. وكان انفصال بعض الحكومات العربية عن حالة الحرب في لبنان ونتائجها يمثل خطرا في مواجهة الرأي العام في دولهم، قد يؤدي إلى خلق مشاكل داخلية. هناك وهمٌ يقول بأن دور الحركات الإسلامية سوف يتقلص على الصعيد العالمي. ولكن الأرجح أن الذي سيحدث هو النقيض. فهذه الحركات الإسلامية في نظر الكثيرين هي التي تجاسرت على مقاومة إسرائيل وإيقاع الضرر بها ومواجهة الضغوط الغربية القويّة. ولذلك فسوف تجتذب إليها كل من يحمل مشاعر التحدي والسخط في العالم تحت راية التضامن الإسلامي. في النهاية، فإن الحرب على الإرهاب (اسمحوا لي للحظة باستعمال هذا المصطلح السيئ وغير الواقعي) ستواجه نكسة عندما يتزايد عدد من لديهم الاستعداد لإطلاق الهجمات الإرهابية، أو ببساطة من سيصيرون أكثر تفهما وتعاطفا مع قضاياهم. وحتى في العالم الغربي، فقد كان التعاطف مع لبنان في حرب 2006 محدودا جدا وسيكون كذلك. والناس سوف يقارنون عدد القتلى في لبنان ومستوى الدمار الذي حلّ بتلك البلاد بذلك الضرر الموضوعي الذي أصاب إسرائيل، وسوف يتوصّلون إلى استنتاجات خاصة بهم. لقد كان إنقاذ بعض السكان أو السياح الأجانب في لبنان يسير ببطء. وهم سيلقون اللوم على بلادهم التي قرّرت علانية بأنها لن تطلب حتى وفقاً لإطلاق النار، معرضة ممتلكاتهم، فضلا عن حياة أصدقائهم وأقربائهم، لأخطار التدمير.

7. من أجل منع إراقة الدماء، فإن الدعوة إلى وقف إطلاق النار يجب أن توجّه إلى كلّ المقتتلين. أما التحجج بتوصيف حزب الله بأنه مقاتل في الواقع (de-facto combatant)، ولكن لا ينطبق عليه توصيف وتأهيل المقاتلين الذي تعنيه المحادثات، والوساطات، واتفاقيات جنيف، فهو أمر لا يمكن قبوله. إن هذه الحجّة تتسق فقط مع الخاتمة التي تقول بأن الإبادة الكليّة لحزب الله هي شرط للسلام. لكن تدمير لبنان يمضي قدما، بأسرع كثيرا من إبادة حزب الله. وحزب الله ليس منظمة سرية صغيرة، ولكنه حزب سياسي كبير يمثل جزءاً متماسكا من النسيج اللبناني. وإذا كانت سوريا وإيران تقفان من وراء حزب الله وقامت بتجهيزه بالأسلحة والموارد، فهناك فرص لأن تصبح هاتان الدولتان شريكيتين في النزاع، وأن يصل التصعيد إلى أبعاد مفاجئة. وإذا لم يتحقق ذلك الآن، فهو مرشح للحدوث مستقبلا، والحجّة التي يمكن أن تطرح هي أن التخلّص من حزب الله لن يتحقق في الواقع ما دامت الدول التي تدعمه يُسمح لها بمواصلة ذلك الدعم. إن على المجموعة الدولية أن تتخذ موقفا أكثر عدلا وأكثر واقعية، بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإلى حوار واتصالات بين كلّ الأطراف المعنيين. ويجب أن يعقب ذلك عمليات إعادة البناء، وأن يؤخذ في الاعتبار وجود قوّة حفظ سلام دولية، ويمكن أن يستضيف جنوب لبنان مثل هذه القوّة. وهناك أمر على المدى البعيد يستحق أن يؤخذ في الاعتبار: فإذا كان هناك احتمال لوجود قوّة حفظ سلام في لبنان، فلماذا لا تُعتبر غزة والضفة الغربية نفسها مستضيفة لقوّة حفظ سلام دولية؟ ففي النهاية سيكون من مصلحة إسرائيل أن تتخلّى عن دورها كقوة احتلال في الأراضي الفلسطينية. هناك بالطبع العديد من المشاكل مع هذه الفكرة، ولكن الحلّ بوجود دولتين متجاورتين لن يتحقق بينما تملك إحدى الدولتين سيطرة تامة على أراضي الدولة الأخرى. وبعد العديد من سنوات الفشل، فقد حان الوقت لطرح أفكار مختلفة. يجب السماح للفلسطينيين بأن يختاروا حكومتهم الخاصة، ويغيّرونها على أساس أدائها في تحسين أحوال الشعب الفلسطيني، وليس كنتيجة لحقّ النقض (الفيتو) أو المقاطعة من قبل الدول

الأخرى. وفي إمكان قوّة حفظ سلام دولية أن تساعد في ضمان عدم البدء بأي عمل عسكري ضدّ إسرائيل. وقد يبدو هذا غير واقعي في هذه اللحظة، ولكنّي أود أن أقول إن الأمر يستحق التفكير. في النهاية، لا بد لنا أن نتجنب الأفكار التقليدية القديمة وأن نحاول التفكير خارج الصندوق عند البحث عن حلّ أكثر استقراراً. وفيما عدا ذلك، فحتى وقف إطلاق النار سيكون مجرد استراحة قبل أن تحل الأزمة القادمة.

* * *